الإصدار الاول
المجلد (1) العدد (1)
25 فبراير 2021
المجلة الدولية للنشر العلمي

الإحالةُ الضميريةُ وأثَرُهَا في تَأْوِيلِ الخطابِ القُرْآنِي: نَمَاذِج تَمْثِيلِية مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِية

د. عبد العالي محجوبي
جامعة عبد المالك السعدي بتطوان

الملخص

لا جرمَ أن مبحثَ الضميرِ من المباحثِ التي حظيتْ بعناية اللغويين قديما وحديثا؛ إذ شكل اهتمامَ النحاة القدماء، لوعيهم بأثره في فهم تراكيب اللغة واستعمالاتها، كما نلفي الدراسات اللسانية المعاصرة أو ما عُرف بلسانيات النص وتحليل الخطاب، التي نظرت إليه من زاوية الربط بين أجزاء الكلام، فَعَدَّتْهُ من أهم أدوات الاتساق النصي؛ لِنِيابتِهِ عن الكلمات والجمل والعبارات، ومعلومٌ أن الربطَ التركيبي لا يخلو مما هو معنوي، فتحقيق اتساق النص وانسجامه، رهينٌ بتوافرِ جملة من العوامل، ومنها الإحالة بعناصرها.

وغنيٌّ عن البيان فإن مبحثَ الضميرِ من المباحث النحوية التي استعان بها الفقهاءُ والمفسرونَ من أجل فهم الخطاب القرآني وكشفِ أسراره وبيان أحكامه، فألفوا فيه كتبا نفيسةً منها: كتاب "ضمائر القرآن" لأبي علي أحمد بن جعفر الدنوري (ت 289هـ) وكتاب "ضمائر القرآن" لمحمد بن أبي القاسم بن محمد، المعروف بابن الأنباري (ت328هـ) ثم كتاب "السر المصون في نكتة الإظهار والإضمار في أكثر الناس وأكثرهم لا يعلمون" لعلي بن إبراهيم الصنعاني (ت 1236هـ). ومن بين المسائل التي لَفَتَتْ أنظار المفسرين مسألةُ عودِ الضمير، لما لها من أثر في تأويل حكم الآية وبيان معنى النص إجمالا، وهذا ما يدعو مُفسِّرَ النص إلى أن يستعينَ بما حدَّدَهُ النحاةُ في هذا الجانبِ، من أحكامٍ نحويةٍ مُعربةٍ لما يعتري النص من إضمار وغيره مما يتصل بهذا الباب.

وعليه فإن هذه الورقة البحثية تروم التعريف بالإحالة الضميرية وأهميتها في فهم النص القرآني وبناء معانيه، ثم بيان موقعها في تفسير ابن عطية، نظرا لعنايته الوارفة بهذه المسألة؛ إذ جعل مسألة عود الضمير من القرائن المسْعِفةِ في تأويل الخطاب القرآني واستكناه لآلئهِ ودُرَرِهِ، لذلك فإن عملنا اقتضى أن يكون موزعا إلى ثلاثة مباحث؛ أولها خُصِّصَ للتعريف بمفهوم الإحالة ومفهوم الضمير من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وثانيها أُفْرِدَ للضمير من منظور النحو العربي، وثالثها هَمَّ بالأساس الوقوف عند نماذج تمثيلية حول استثمار ابن عطية لمبحث الإحالة الضميرية في تفسيره.

الكلمات المفتاحية: تأويل الخطاب القرآني، ابن عطية، تفسير المحرر الوجيز، الاتساق النصي، السياق، الضمير

* الإحالة الضميرية دراسة في المعنى اللغوي والاصطلاحي

* مفهوم الإحالة

1- الإحالة في اللغة: جاء في لسان العرب المُحال مِنَ الْكَلَامِ: مَا عُدِل بِهِ عَنْ وَجْهِهِ. وحَوَّله: جَعَله مُحالًا. وأَحال: أَتى بمُحال. وَرَجُلٌ مِحْوال: كثيرُ مُحال الْكَلَامِ. وَكَلَامٌ مُسْتَحِيل: مُحال. وَيُقَالُ: أَحَلْت الْكَلَامَ أُحِيلُهُ إِحَالَة إذا أَفسدته(...) يُقَالُ

حَالَ الشيءُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ يَحُولُ حَوْلًا وتَحْوِيلًا أَي حَجَز. وَيُقَالُ: حُلْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُرِيدُ حَوْلًا وحُؤُولًا. (...) وحَوَالُ الدهرِ: تَغَيُّرُه وصَرْفُه"1

وفي مادة (حَوَلَ) من مقاييس اللغة: الْحَاءُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَحَرُّكٌ فِي دَوْرٍ. فَالْحَوْلُ الْعَامُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحُولُ، أَيْ يَدُورُ. وَيُقَالُ حَالَتِ الدَّارُ وَأَحَالَتْ وَأَحْوَلَتْ: أَتَى عَلَيْهَا الْحَوْلُ. وَأَحْوَلْتُ أَنَا بِالْمَكَانِ وَأَحَلْتُ، أَيْ أَقَمْتُ بِهِ حَوْلًا. يُقَالُ حَالَ الرَّجُلُ فِي مَتْنِ فَرَسِهِ يَحُولُ حَوْلًا وَحُؤُولًا، إِذَا وَثَبَ عَلَيْهِ، وَأَحَالَ أَيْضًا. وَحَالَ الشَّخْصُ يَحُولُ، إِذَا تَحَرَّكَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُتَحَوِّلٍ عَنْ حَالَةٍ.2

وقد ورد في معجم اللغة العربية المعاصرة: أحالَ يُحيل، أحِلْ، إحالةً، فهو مُحيل، والمفعول مُحال أحال الشَّيءَ كذا، أحال الشّيءَ إلى كذا: غيَّره من حالٍ إلى حال(...) أحال الأمرَ إلى فلان: ناطه به "أحال مشروعَ قانون إلى اللجنة النيابيّة المختصّة، أحال إليه الإشراف على سير العمل"3

من ذلك يستبين أن المعاني التي تدور حولها مادة حول في اللغة التغير والتحول والانتقال من حال إلى حال، وكذا الربط لوجود روابط تصل الشيء بالشيء، نحو قولنا: نقل عمل إلى لجنة مختصة، لأهليتها وأحقيتها بالإشراف على العمل دون غيرها.

2- الإحالة في الاصطلاح: تعرض البحث اللساني المعاصر لدراسة مفهوم الإحالة وتحديد دِلالاته وأبعاده وتجلياته، ذلك لأن كل اللغات الطبيعية تشترك في خاصية الإحالة، وتعولُ عليها في بناء تراكيبها اللغوية وخطاباتها، فاختصار أجزاء الكلام وضمان تماسك النص لا يتأتيان في غنى عن الإحالة. فهذا الباحث الغربي جون لاينز يرى أن العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالة، فالأسماء تحيل إلى مسميات"4 معنى هذا أننا أمام وجود عنصرين من عناصر الإحالة، عنصر مُحال ومُحال إليه.

كما ذهب الباحث "ميرفي" إلى أن الإحالة هي "تركيب لغوي يشير إلى جزء ما، ذُكر صراحة أو ضمنا في النص الذي يتبعه أو الذي يليه"5 وهو ما يدلنا على تعلق السابق باللاحق من جهة المعنى، فلا يمكن فهم الجزء المحال إلا بالعودة إلى سياق المحال عليه، فالمعنى الجديد يُبنى على أساس ما تقدم في الكلام، ولا يمكن فصله عن سابقه. ومنه قول محمد خطابي في هذا الصدد: "تعتبر الإحالة علاقة دلالية ومن ثم لا تخضع لقيود نحوية، إلا أنها تخضع لقيد دلالي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية، بين العنصر المُحيل والعنصر المحال إليه6. ومن عناصر تجلي الإحالة في مجال النص "الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة"7

أما ديبجراند فيرى أن الإحالة هي العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث، والمواقف في العالم الذي يدل عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نص ما، إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النص.8 وما عُبر عنه بالعلاقات ـــ حسب ديبجراند ـــ إشارة إلى ما يقتضيه عالم النص من أواصر الربط والتواشج بين أفكاره ونُظُمِهِ.

---

1 لسان العرب، ابن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ ج 11، ص 186.

2 معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج 2، ص 121.

3 معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، ج 1، ص 586.

4 تحليل الخطاب، جون براون، جون يول، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التركني، النشر العلمي والمطابع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 36.

5 مهارات التعرف على ترابط النص، ريما سعد سعاد الجرف، مجلة رسالة الخليج العربي، ع 7، (د ت)، ص 82.

6 لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1991، ص 17.

7 المرجع نفسه، ص 17.

8 النص والخطاب والإجراء، روبرت ديبجراند، ترجمة د تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ 1998م، ص 320.

ولقد أجمل الدكتور عبد الرحمن بودرع تعريف الإحالة في قوله: هي ربطٌ بين عنصرين محيل ومحال إليه، أو بين عائد ومرجع مَعُود عليه، وتتحقق الإحالة بألفاظ كثيرة، منها المُبهمات كأسماء الإشارة والضمائر وأسماء الموصول، ولام التعريف وتكرار اللفظ9

وبناء على ذلك كلِّهِ فإن الإحالة من الناحية الاصطلاحية تدلنا على العلاقة المعنوية الرابطة بين أجزاء النص، بوَسَاطَةِ ألفاظ ومشيرات لغوية؛ نحو الضمير، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة ...إلخ، وهي ألفاظ تحيلنا على أشياء سابقة أو لاحقة، وقد تكون مقامية خاضعة لسياق خارج النص، وكلها عناصر لغاية الربط بين مكونات النص وضمان اتساقه وانسجامه.

والجدير بالذكر فإن الإحالة تنقسم إلى نوعين أساسيين: "إحالة مقامية وإحالة نصية، وتتفرع الثانية إلى إحالة قبلية وإحالة بعدية"10، حيث إن القسم الأول يتعلق بأشياء خارج النص، بينما القسم الثاني يخص مجال النص الداخلي؛ فالإشارة إلى شيء سابق يضعنا أمام الإحالة القبلية، بينما الإحالة على شيء لاحق، يُسْلِمُنا إلى الإحالة البعدية.

*** مفهوم الضمير**

1-الضمير لغة: ورد في لسان العرب مادة ضمر، الضمير السرُّ وداخلُ الخاطر، والجمع الضمائر، الضميرُ الشيء الذي تضمره في قلبك، تقول: أضمرت صرف الحرف، إذا كان متحركا فأسكنته، وأضمرت في نفسي شيئا (...) وأضمرت الشيء أخفيته.(11) وفي مقاييس اللغة (ضمر) الضاد والميم والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل دقة الشيء، والآخر يدل على غيبة وستر.(12) والضمير على وزن فعيل، بمعنى اسم المفعول، من أضمرت الشيء في نفسي، إذا أخفيته وسترته فهو مضمر كالحكيم بمعنى المحكم.13

وقيل إن الضمير مصطلح بصري، ويسميه الكوفيون كناية، ومكنيا، وهو بالمعنى نفسه، فإن الكناية تقابل التصريح، ومنه قولهم استعارة تصريحية، واستعارة مكنية، فالتصريحية ما صرح فيها بلفظ المشبه به، والمكنية ما كني فيها لفظ المشبه به أي ما ستر وأخفى.14

وعليه يتبين أن مِمَّا تُفيدهُ مادة ضمر في اللغة نجد السكون والإخفاء والدِّقة، وأيضا الستر والغيبة؛ ومنه أضمرتُ الشيء إذا جعلته مستورا لا ظاهرا. وأضمر فلان الشيء إذا أخفاه وجعله غائبا.

2- الضمير اصطلاحا: الضمير في اصطلاح النحويين، ما دل وضعا على متكلم، أو مخاطب، أو غائب.15 يقول ابن مالك في ألفيته: -

فما لذي غيبةٍ أو حضورٍ ـ كأنت، وهوـ سمِّ بالضمير.(16)

من خلال البيت يتضحُ أن ابنَ مالك يُعرّفُ الضمير بكونه ما دل على غيبة كهو، أو حضور كأنت؛ ولعل هذا ما يحيلنا على ما ذكره صاحب التبصرة والتذكرة بقوله: اعلم أن المرفوع المضمر على ثلاثة أوجه: متكلم ومخاطب، وغائب، ولكل واحد منهم ضميران: متصل ومنفصل.(17)

---

9 النص الذي نحيا به: قضايا ونماذج في تماسك النص ووحدة بنائه، د عبد الرحمن بودرع، منشورات جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الطبعة الأولى: 1439 هـ 2018م، ص 286.

10 لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، مرجع سابق، ص 17.

11) لسان العرب، مصدر سابق، مادة ضمر، ص 2606 - 2607.

12) معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، مادة ضمر، ج 3، ص 371.

13 معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، ج 1، ص 42.

14 معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، مصدر سابق، ج 1، ص 42.

15 شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق، د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1993 م، ص 139.

16) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري، ج 1، ص 74.

17) التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، أبو الفضل زين الدين العراقي، تحقيق العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ص 493.

ولا شك أنَّ الغاية من استعماله لا تخرج عما دأبت عليه لغة العرب من بلاغة الإيجاز وتقليل الكلام، وهذا المبحث باب يشترك فيه عِلْمَانِ جليلان من علوم اللغة، وهما البلاغة والنحو، فيشير صاحب كتاب البلاغة العربية في أصل وضع الضمير قائلا:" وأصل وضع الضمائر في اللغة العربية إنما كان للاختصار والتقليل من طول الكلام الذي يحصل بذكر الأسماء الظاهرة ابتداء أو تكرارًا. (18) ولذلك فإن له وظائف كثيرةً أهمها: -

1- الاختصار وتقليل الكلام يقول صاحب الإتقان في هذا الصدد: أصل وضع الضمير للاختصار ولهذا قام قوله: { أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً} مقام خمسة وعشرين كلمة لو أتى بها مظهرة، وكذا قوله تعالى: { وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ} قال مكي: ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها فإن فيها خمسة وعشرين ضميرا ومن ثم لا يعدل إلى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل بأن يقع في الابتداء، نحو: { إِيَّاكَ نَعْبُدُ} أو بعد " ألا " نحو: { وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ}.19

2- قد يكون في موقع الإسنادية؛ مسندا أو مسندا إليه، نحو قولنا: "من علمني نظم القوافي أنت"، والضمير أنت في الجملة مسندا، و "أنت من علمني نظم القوافي" على تقدير المسند إليه.

3- الربط بين أجزاء الكلام، وهذه الوظيفة من الجوانب التي خصها رُواد لسانيات النص وتحليل الخطاب بالدراسة، في سياق حديثهم عن أدوات الاتساق النصي وعناصره.

4- التعظيم والتفخيم، كما هو أمر ضمير الشأن والقصة في قوله تعالى: **"قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"**، ومعلوم أن الشيء إذا ذُكر مبهما ثم فُسّر كان له أثرٌ في النفس ووقع.

*** الإحالة الضميرية من منظور النحو العربي**

اعتنى النحاة القدماء بموضوع الإحالة الضميرية عناية بالغة، لوعيهم بأهميتها في بناء النص وتأويل الخطاب، لكنهم اختلفوا في مسألة عود الضمير على مذاهب وأقوال: -

أولها: إجماع النحويين واللغوين على أن الضمير في العربية للأقرب مذكور في الكلام، إلاَّ إذا وُجد دليل يحول دون ذلك، أو ما لم يوجد ما يستوجب العدول عنه إلى غيره، ومنه ما بيَّنَهُ ابن مالك في شرح التسهيل، بقوله: "إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا جُعل للأقرب، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج." 20وفي هذا إشارة إلى أن مسألة عوده إلى أقرب مذكور ليست قاعدة ثابتة ولا أصلا راسخا، إذ من واجب مُؤَوّل النص أن يستعين بقرائن أخرى تساعده على ولوج عالم النص، لفهمه واستكناه أسراره.

ولقد حدد النحاةُ شرطين لرجوع ضمير الغائب إلى أقرب مذكور: أحدهما؛ أن يرجح كونه للأقرب إليه، لعدم دليل يجعله للآخر مع استوائهما في المعنى، والآخر: أن تكون هناك قرينة تجعل الضمير لأقرب المتنازعين فيه.21

ومن ناحية ثانية فمن حالات عود الضمير على غير الأقرب مذكور، وُرودُ صورتين؛ "إحداهما أن يوجد دليل يدل على أن المرجع ليس هو الأقرب؛ مثل: حضرت سعاد وضيفت فأكرمتها. والثانية: أن يكون لأقرب مضافًا إليه؛ فيعود الضمير على المضاف، بشرط ألا يكون كلمة "كل"، أو "جميع"، مثل: زارني والد الصديق فأكرمته. أي: أكرمت الوالد."22، ولقد بيَّنَ الإمام الإسنوي الصورة الثانية بقوله: "الضمير إذا سبقه مضاف ومضاف إليه وأمكن

---

[18] البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1996 م، ج 2، ص 98.

[19] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م، ج 2، ص 334.

[20] شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق د عبد الرحمن السيد د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م)، ج 1، ص 157.

[21] القرآن الكريم والعقل الفقهي: دراسة في اشتغال الدلالة النحوية، عز الدين السليماني، إفريقيا الشرق، 2017، ص 224.

[22] النحو الكافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، ج 1، ص 261.

عوده على كل منهما على انفراد كقولك مررت بغلام زيد فأكرمته فإنه يعود على المضاف دون المضاف إليه؛ لأن المضاف هو المحدث عنه والمضاف إليه وقع ذكره بطريق التبع."23

بيّنٌ تعدد آراء النحاة حول مسألة عود الضمير واختلافهم حول المَعُودِ إليه في الكَلِمِ، ولعله أمر تقتضيه كل لغة من اللغات الطبيعية التي تمتلك خاصيةَ وفرة أساليب التعبير والبيان، من إضمار وإظهار وحذف وزيادة وتقديم وتأخير... إلخ، ويستدرك الدكتور عبد الرحمن بودرع على هذه المسألة، بقوله: بل الضمير في القرآن الكريم يعود على ما اقتضاه المعنى وليس على أقرب مذكور، مما نص عليه النحويون في قواعدهم؛ إذ لو قلنا إن الضمير في "أصبناهم" من وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلذِينَ يَرِثُونَ اَلاَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاءُ أصبناهم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ (الأعراف/ الآية 100) يعود على أهلها لفسد المعنى إذ سيدل على أن الخَلَفَ يُعاقبونَ بذنوب السَلف، وهذا أمر يتعارض وآية أخرى، في سورة أخرى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾(الأنعام/الآية 164)، وعليه، يكون الضمير عائدا على الذين يرثون الأرض".(24)

*** نماذج تمثيلية من تفسير ابن عطية حول دلالة الإحالة الضميرية**

*** النموذج الأول**

فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ ما سَمِعَهُ فَإِنَّما إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (181)

ذهب ابن عطية إلى أن "الضمير في بَدَّلَهُ عائد على الإيصاء وأمر الميت، وكذلك في سَمِعَهُ، ويحتمل أن يعود الذي في سَمِعَهُ على أمر الله تعالى في هذه الآية، والقول الأول أسبق للناظر، لكن في ضمنه أن يكون المبدل عالما بالنهي عامدا لخلافه، والضمير في إِثْمُهُ عائد على التبديل"25

يستبين من قول ابن عطية أن الضمير في بدله يعود على الإيصاء، ويُحتمل تقدير عوده على حكم الله وقضائه، إلا أن ابنَ عيطة رجح الموقف الأول، ومعنى الآية على هذا التأويل؛ منْ بدل الإيصاء بعدما سمعه فإن وِزرَهُ على مُبدله لا على الموصى أو الموصى له.

ولقد عضد أبو حيان في بحره والإمام القرطبي في أحكامه مسألة عود الضمير على الإيصاء، يقول صاحب البحر المحيط في هذا الصدد: "الظاهر أن الضمير يعود على الوصية بمعنى الإيصاء، أي: فمن بدل الإيصاء عن وجهه إن كان موافقا للشرع من الأوصياء والشهود بعد ما سمعه سماع تحقق وتثبت، وعوده على الإيصاء أولى من عوده على الوصية، لأن تأنيث الوصية غير حقيقي"26

والموقف الثاني ذهب أصحابه إلى أن "الهاء، في: فمن بدله عائدة إلى الفرض والحكم، والتقدير: فمن بدل الأمر المقدم ذكره27، وبيّنٌ أن هذا الاختلاف في تقدير عود الضمير، يعقبه اختلاف في تأويل حكم الآية، فعلى الرأي الأول، فإن تأويل الآية قائم على مُبَدِّلِ الإيصاء، وعلى التقدير الثاني فالمقصود بالأمر حُكْمُ الله وتقديره، والجزاء على مستوى حكم الآية عموما فواحد؛ فمن غير حكم الوصية أو حكم الله، فله وَبَالُ ما قد اقترف من سوء وذنبٍ.

والراجحُ من الموقفين عند أغلب المُفسرينَ الموقف الأول، والضمير في قوله تعالى: "فمن بدله" على أصله وحقيقته في عوده على أقرب مذكور ـــ مما نص عليه النحويون في قواعدهم ـــ وهو الوصية،

---

23 الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، الإمام الإسنوي، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار - عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، 1405، ص 202.

24) النص الذي نحيا به: قضايا ونماذج في تماسك النص ووحدة بنائه، د عبد الرحمن بودرع، منشورات جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 271.

25 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحققي عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى – 1422هـ، ج 1، ص 249.

26 البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت الطبعة: 1420 هـ، ج 2، ص 165.

27 البحر المحيط، أبو حيان، مصدر سابق، ج 2، ص 165.

ومن ذلك كلِّهِ فإن قرينة الإحالة الضميرية أفادت في تأويل الآية الكريمة واستنباط حكمها، الذي بين فيه جلَّ وعزَّ إثمَ التبديل على مُبدل الوصية، وجزاءَ كلّ مُقصر في تعظيم أحكام الله وشرائعه، فإن سبحانه عالم بكل شيء، ولا تخفى عليه صغيرة ولا كبيرة، أما الميت فلا يلحقه شيء مما اقترفه الوصي.

*** النموذج الثاني**

قال تعالى: فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ البقرة/ 275

أشار ابن عطية في تفسير قوله تعالى: **وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إلى** أربع تأويلات: أحدها أن الضمير عائد على الربا بمعنى: وأمر الربا إلى الله في إمرار تحريمه أو غير ذلك. والثاني أن يكون الضمير عائدا على ما سَلَفَ. أي أمره إلى الله في العفو عنه وإسقاط التبعية فيه. والثالث أن يكون الضمير عائدا على ذي الربا بمعنى أمره إلى الله في أن يثيبه على الانتهاء أو يعيده إلى المعصية في الربا. والرابع أن يعود الضمير على المنتهي ولكن بمعنى التأنيس له وبسط أمله في الخير.28

والتأويلات السابقة لعود الضمير في الآية الكريمة معقولة وأصيلة، إذ يقتضيها أمر تأويل النص، وتقدير عود الضمير؛ فقد يستقر التأويل على أصل عود الضمير في اللغة، وهو أقرب مذكور في الكلام، ويمكن أن يحيلنا إلى متقدم مع اشتراط وجود دليل، كما يُرجعُ الأمرُ إلى ما اقتضاه سياق الكلام.

ولعل قرينة السياق في الآية الكريمة هي ما دلتنا على أن الضمير من قوله: " وأمره إلى الله" يعود على المنتهي، وهذا ما رجحه أبو حيان في تأويله للآية حيث قال: "وأمره إلى الله الظاهر أن الضمير في: أمره، عائد على المنتهي، إذ سياق الكلام معه، وهو بمعنى التأنيس له وبسط أمله في الخير، كما تقول: أمره إلى طاعة وخير، وموضع رجاء، والأمر هنا ليس في الربا خاصة، بل وجملة أموره ".29

والآية الكريمة قيلت في تحريم الربا بعدما كان الناس يتعاملون بها أيام الجاهلية، فبعد مجيء الإسلام اعتبرت من الكبائر والمهلكات التي ينبغي على المرء أن يجتنبها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف (أي الفرار من الجيش عند لقاء الكفار) وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات" متفق عليه30

ومعنى الآية معقود على الخير والأمل للمنتهي، عسى أن يتوب إلى الله ويمتنع عن الربا، التي كان يحسبها حِلًّا له قبل نزول الآية، وأمره إلى الله قائم على نية العبد؛ فإذا صحَّتْ توبَتُهُ غفر له وتاب عليه، وإذا أعرض وامتنع عُوقب وهلك، وفي ذلك حثٌّ على درْء الربا وتركهِ، يقول سبحانه: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" (البقرة/278)

ومن الآثار السُّنِّية التي عضدت الحكم المستنبط من الآية بدلالة عود الضمير إلى المنتهي، بالنظر إلى سياق الآية، ما رُوي عن يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية قالت: خرجت أنا وأم محبة إلى مكة فدخلنا على عائشة رضي الله عنها فسلمنا عليها فقالت لنا ممن أنتن قلنا من أهل الكوفة قالت فكأنها أعرضت عنا فقالت لها أم محبة يا أم المؤمنين كانت لي جارية وإني بعتها من زيد بن أرقم الأنصاري بثمانمائة درهم إلى عطائه وإنه أراد بيعها فابتعتها منه بستمائة نقدا قالت فأقبلت عليها فقالت بئس ما شريت وبئس ما اشتريت فأبلغي زيدا أن الله قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى

---

28 المحرر الوجيز، ابن عطية، مصدر سابق، ص 372.

29 البحر المحيط، أبو حيان، مصدر سابق، ج 2، ص 709.

30 الدروس اليومية من السنن والأحكام الشرعية، راشد بن حسين العبد الكريم، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الرابعة، 1431 هـ - 2010 م، ص 457.

الله عليه وسلم إلا أن يتوب فقالت لها أرأيت إن لم آخذ منه إلا رأس مالي قالت: فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف."31 وأمره إلى الله تعالى فإن شاء عفا عنه، أو عاقبه.

*** النموذج الثالث**

قال تعالى: بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (آل عمران/76)

أشار ابن عطية إلى أن الطبري وغيره من المفسرين ذهبوا إلى "أن الضمير في قوله، بِعَهْدِهِ عائد على الله تعالى، وقال بعض المفسرين: هو عائد على مَنْ. قال الفقيه الإمام أبو محمد: والقولان يرجعان إلى معنى واحد، لأن أمر الله تعالى بالوفاء مقترن بعهد كل إنسان"32

هذا وإن لهذا الاختلاف في تقدير عود الضمير أثرا في تأويل معنى الآية، فعلى التأويل الأول؛ "أي: بعهد الله الذي عهد إليه في التوراة من الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم والقرآن وأداء الأمانة "33أما من جعل الضمير عائدا إلى مَنْ، وهو أقرب مذكور في الكلام، فيه إشارة إلى الموفي والمتقي، ومنْ في الآية بمعنى الذي؛ أي الذي أوفى بعهد الله واتقى ما نهى عنه وحرمه.

وغني عن البيان أن الإمام القرطبي رجح التأويل الأول، كما جوَّزَ التقدير الثاني: حيث قال: والهاء في قوله" بعهده" راجعة إلى الله عز وجل. وقد جرى ذكره في قوله" ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون" ويجوز أن تعود على الموفي ومتقي الكفر والخيانة ونقض العهد.34

وفي عموم الآية فإنه تعالى "يخبر عن اليهود بأن فيهم الخونة، ويحذر المؤمنين من الاغترار بهم، فإن منهم {من إن تأمنه بقنطار} أي: من المال {يؤده إليك} أي: وما دونه بطريق الأولى أن يؤديه إليك {ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائما} أي: بالمطالبة والملازمة والإلحاح في استخلاص حقك، وإذا كان هذا صنيعه في الدينار فما فوقه أولى ألا يؤديه".35

لذلك فإن اتخاذ الحيطة والحذر من الكفار والمشركين واجب، لما عُرف عنهم من نقضهم للعهد وخيانتهم للأمانة، ومن الأحاديث التي قيلت في أسباب نزول الآية: "حَدَّثَنَا علي بْن المبارك، قَالَ: حَدَّثَنَا زيد، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْن ثور، عَنْ ابْن جريج، فِي قوله جَلَّ وَعَزَّ: {لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} قَالَ " بايعهم ناس من المسلمين فِي الجاهلية فأسلموا فتقاضوا، فَقَالُوا: لَيْسَ لَكُمْ عَلَيْنَا أمانة وَلا قضاء، لأنكم تركتم دينكم، وادعوا ذَلِكَ فِي كِتَابِهِم، فَقَالَ: {وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ثُمَّ تلا: بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى}36

ومُجملُ القول فإن المحمل النحوي الذي أفادته دلالة عود الضمير كان أعون في تفسير حكم الآية وفهم معانيها، إذ جعل سبحانه الوفاء بالعهد والتقوى من صفات الأحَبِّ إليه من خلْقِهِ، أما من كفر وأخلف العهد واتبع هواه فإن جزاءه عند الله معلوم، ومآله جهنم. ومن ذلك ما أشار إليه صاحب مدارك التنزيل: "الضمير في بعهده يرجع إلى الله تعالى أي كل من أوفى بعهد الله واتقاه {فَإِنَّ الله يُحِبُّ المتقين} أي يحبهم فوضع الظاهر موضع الضمير وعموم المتقين قام مقام الضمير الراجع من الجزاء إلى من ويدخل في ذلك الإيمان وغيره من الصالحات وما وجب اتقاؤه من الكفر وأعمال السوء".37

---

31 المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، دار الفكر (د ت)، ج 10، ص 152.

32 المحرر الوجيز، مصدر سابق، ج 1، ص 459.

33 معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: 510هـ)، تحقيق محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1417 هـ - 1997م، ج2، ص 56.

34 الجامع لأحكام القرآن، الإمام القرطبي، مصدر سابق، ج 4، ص 119.

35 تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999 م، ج 2، ص 62.

36 كتاب تفسير القرآن، أبو بكر النيسابوري، تحقيق سعد بن محمد السعد، دار المآثر - المدينة النبوية الطبعة، الأولى 1423 هـ، 2002 م، ج 1، ص 262.

37 مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات النسفي، يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م، ج1، ص 267.

*** النموذج الرابع**

قال: "فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ" النساء/102

ذهب ابن عطية إلى أن الضمير في سَجَدُوا للطائفة المصلية والمعنى: فإذا سجدوا معك الركعة الأولى فلينصرفوا، هذا على بعض الهيئات المروية والمعنى: فإذا سجدوا ركعة القضاء وهذا على هيئة سهل بن أبي حثمة، والضمير في قوله: فَلْيَكُونُوا يحتمل أن يكون للذين سجدوا ويحتمل أن يكون للطائفة القائمة أولا بإزاء العدو ويجيء الكلام وصاة في حال الحذر والحرب38

من الجليّ أن الضمير في قوله تعالى سجدوا يعود على الطائفة المصلية، وإلى ذلك أشار أهل التفسير، إلا أن العائد في الضمير من قوله فليكونوا اختلف المفسرون حول المُشار إليه، فصاحب الوجيز جعله على تأويلين؛ الأول أن يكون للذين سجدوا، والثاني احتمل أن يكون للطائفة القائمة بالقرب من العدو، تأهبا للحرب وحذرا من العدو. ولقد أكد هذا الرأي الإمام القرطبي في تفسيره

بينما أبو حيان رجح أن يكون الضمير في قوله فليكونوا عائدا على الساجدين، والمعنى: أنهم إذا فرغوا من السجود انتقلوا إلى الحراسة فكانوا وراءكم"39 والضمير على تأويل أبي حيان على حقيقته في اللغة، بعوده على أقرب مذكور في الكَلِمِ، ولعله الرأي الصائب عندنا، لوجود ما يسوّغُهُ في سياق الآية ومنطق اللغة، أما احتمال عود الضمير على الطائفة القائمة، فحسب سياق الآية فإنه لا ينفصل عن مدلول الضمير في قوله: فليكونوا، إذ ذكر سبحانه "فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ"، فمِنْ للتبعيض، وهي الفئة التي أخذت السلاح فسجدت، فأمر سبحانه أن تكون إزاء العدو حصنا للمؤمنين المُصلِّين.

أما الزمخشري فقد ذهب إلى أن قوله: فليكونوا إشارة إلى غير المصلين" 40وهذا تقدير في نظرنا مستبعدٌ؛ لأن عود الضمير على الذين سجدوا أو الطائفة التي قامت أقرب للصواب، ولا مُسَوّغَ لأن يكون المقصود الطائفة التي لم تُصَل، ثم إن الفئة التي لم تُصَل أتى على ذكرها سبحانه في الآية، "وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ".

والجدير بالذكر أن الآية متعلقة بأحكام صلاة الخوف، قال الإمام الشافعي ـــ رحمه الله ـــ أخبرنا مالك، عن يزيد بن رومان، عن صالح بن خوات بن جبير، عمن صلى مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم ذات الرقاع صلاة الخوف، "أن طائفة صفت معه، وطائفة وجاه العدو، فصلَّى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا، فصفُّوا وجاه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم".41

وبناء على ذلك فإن ما يترجح من الأقوال السابقة هو عودُ الضمير على الذين سجدوا، بدليل سياق الآية وعود الضمير على أقرب مذكور في الكلام كما بينا بداءةً، وعضده ما ورد في السنة عن النبي عليه الصلاة والسلام، أن صلاة الخوف تُؤتى على فئات وطوائف، كما أعرب عن ذلك الحديث الشريف.

*** النموذج الخامس**

قال تعالى: إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ. التوبة/ 36.

---

38 المحرر الوجيز، مصدر سابق، ج 2، ص 107.

39 البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج 4، ص 49.

40 الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، مصدر سابق، ج 1، ص 560.

41 تفسير الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد الله، أحمد بن مصطفى الفرَّان (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1427 – 2006م، ج2، ص 654.

اختلف العلماء حول عود الضمير في قوله "فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ"، فذهب ابن عطية إلى أن "الضمير عائد على اثْنا عَشَرَ شَهْراً، أي لا تظلموا أنفسكم بالمعاصي في الزمن كله، وقال قتادة الضمير عائد على الأربعة الأشهر، ونهي عن الظلم فيها تشريفا لها بالتخصيص والذكر وإن كان منهيا عنه في كل الزمن، وزعم النحاة أن العرب تكني عما دون العشرة من الشهور، فيهن وعما فوق العشرة فيها."42

ومنه فإن تأويل الآية على فريقين، لذلك فإن كُلَّ فريق حاول أن يحتج بما وجده مناسبا في رأيه؛ فاستدل من قال بعود الضمير على الأربعة أشهر، وهو قولُ الكثيرين، ومنهم أبو جعفر، إذ عضد رأيه بـ : حدثني المثنى، قال: ثنا أبو صالح، قال: ثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس، قوله: «{إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم} في كلهن. ثم خص من ذلك أربعة أشهر فجعلهن حرما وعظم حرماتهن وجعل الذنب فيهن أعظم والعمل الصالح والأجر أعظم»43

وغنيٌّ عن البيان أن الإمام الطبري جوَّزَ هذا التأويل حيث قال؛ "فكان في قوله جل ثناؤه: {فلا تظلموا فيهن أنفسكم} [التوبة: 36] وإخراجه كناية عدد الشهور التي نهى المؤمنين عن ظلم أنفسهم فيهن مخرج عدد الجمع القليل من الثلاثة إلى العشرة الدليل الواضح على أن الهاء والنون من ذكر الأشهر الأربعة دون الاثني العشر؛ لأن ذلك لو كان كناية عن الاثني عشر شهرا لكان: فلا تظلموا فيها أنفسكم.44

ودليل آخر للإمام الطبري، مفادهُ: "وإنما قلنا: ذلك أولى بالصواب في تأويله، لقوله: (فلا تظلموا فيهن)، فأخرج الكناية عنه مُخْرَج الكناية عن جمع ما بين الثلاثة إلى العشرة. وذلك أن العرب تقول فيما بين الثلاثة إلى العشرة، إذا كَنَتْ عنه: "فعلنا ذلك لثلاث ليال خلون، ولأربعة أيام بقين" وإذا أخبرت عما فوق العشرة إلى العشرين قالت: "فعلنا ذلك لثلاث عشرة خلت، ولأربع عشرة مضت.45

أما من جعل الضمير يعود على اثنا عشر شهرا، ومنهم ابن عطية ومن ناصره، وهم قِلَّةٌ، فإنه في نظرنا رأي مستبعدٌ، ويضعفُ أمام الكثير من الآراء التي عضدت التأويل الأول؛ ثم إن عود الضمير على أقرب مذكور في الآية على أصله في اللغة، كما أنه تعالى بعد قوله: "إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا" أعقبها ب " مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ "، ومن للتبعيض؛ أي بعضٌ من اثنا عشر شهرا، فجاء على قوله سبحانه: "ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ"، والضمير بالنظر إلى سياق الآية والقرائن اللغوية، فإن عودَهُ على الأربعةِ أشهرٍ أولى وأبْيَن، ومن مقاصد التقديم والتأخير في الكلام العناية والاهتمام، نحو ما نلفيه عند أهل اللغة والبيان.

وعليه، فإن الضمير من قوله سبحانه: "فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ" يعود على الأربعة أشهر، لحرمتها وعظيم أجرها، إذ جعلها سبحانه لأداء مناسكه وتعظيم شعائره، كما هي مناسبة للزيادة في الأجر والإكثار من الطاعات، واتقاء كل ما يمنع الأجر والثواب من ظلم وخطيئة ووزر. ومنه قوله تعالى: "الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ (البقرة/197)

*** خلاصات ونتائج**

بعد هذا السفر العظيم الذي خصه البحث بدراسة أثر الإحالة الضميرية في تأويل الخطاب القرآني عند ابن عطية من خلال تفسيره المحرر الوجيز، يمكن إجمال الخلاصات والنتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي: -

---

42 المحرر الوجيز، ابن عطية، مصدر سابق، ج 3، ص 31.

43 جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، مصدر سابق، ج 11، ص 443.

44 المصدر نفسه، ج 11، ص 446.

45 المصدر نفسه، ج 14، ص 240.

ثبت اهتمام المفسرين وعنايتهم البالغة بعلوم الآلة لما لها من فضل كبير في فهم معاني النص القرآني وتأويله، حتى إنها اعتبرت شرطا من شروط الاجتهاد في الفقه، لذلك فإن الحاجةَ إلى معرفتها أمرٌ مطلوبٌ لكل من وَلَّى وجهه شطرَ كتابِ اللهِ العزيز.

استبان استعانة أهل التفسير بمبحث الإحالة الضميرية، وفي مقدمتهم ابن عطية، إذ جعلها في مقدمة القرائن المُعَوَّلِ عليها في استنباط أحكام النص القرآني وتأويل دِلالاته.

أجمع النحاة على أن الضمير في أصل اللغة يعود على أقرب مذكور في الكَلِمِ، ونجد هذا متحققا ـــ بشكل كبير ـــ من خلال النماذج المدروسة في البحث، إلا أن الدكتور عبد الرحمن بودرع كان له رأي آخر؛ إذ أكد في كتابه المعنون بـ " النص الذي نحيا به..." على أن الضمير في القرآن الكريم يعود على ما اقتضاه السياق، وليس على أقرب مذكور مما نص عليهم النحاة في قواعدهم.

اتضح دور السياق في تحديد وِجْهَةِ المُشارِ إليه في الخطاب القرآني، فلا يكفي الأخذ بفكرة عَودِ الضمير على أقرب مذكور في الكلام، على أنها قاعدةً ثابتةً؛ إذ بات من الضروري استحضار سياق ورود الآية وأسباب النزول وغيرها من القرائن التي نجد لها أهمية في تفسير النص القرآني واستثمار أحكامه.

ظهر تعدد وظائف الإحالة الضميرية في النصوص والخطابات، ومن ذلك الربط بين أجزاء النص وضمان اتساقه، على نحو ما نَصَّتْ عليه الدراسات اللسانية المعاصرة، هذا إلى جانب أهميتها في تأويل النص وفهم معانيه، فعدم إدراك حقيقة المُحالِ إليه في الكلام يؤدي ـــ لا محالة ـــ إلى اتلاف المعنى وغياب المقصد.

تبين اعتماد ابن عطية في تفسيره على مبحث الإحالة الضميرية بشكل وافر، إذ وصل عدد مرات ورودها في تفسيره إلى ما يربو عن مئتيْنِ وخمسين حالة، والنماذج التي وقفنا عند دراستها في هذه الورقة البحثية ليست إلا غيضا من فيض.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

*** المراجع**

الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م.

البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت الطبعة: 1420 هـ.

البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1996 م.

التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، أبو الفضل زين الدين العراقي، تحقيق العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1428 هـ

تحليل الخطاب، جون براون، جون يول، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التركني، النشر العلمي والمطابع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1418هـ 1997م.

تفسير الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد الله، أحمد بن مصطفى الفرَّان (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1427 – 2006م.

تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999 م.

جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م

الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله الأنصاري القرطبي، أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م.
الدروس اليومية من السنن والأحكام الشرعية، راشد بن حسين العبد الكريم، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الرابعة، 1431 هـ - 2010 م.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980 م.
شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق د عبد الرحمن السيد د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).
شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق، د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1993 م.
القرآن الكريم والعقل الفقهي: دراسة في اشتغال الدلالة النحوية، عز الدين السليماني، إفريقيا الشرق، 2017.
كتاب تفسير القرآن، أبو بكر النيسابوري، تحقيق سعد بن محمد السعد، دار المآثر - المدينة النبوية الطبعة، الأولى 1423 هـ، 2002 م.
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407
الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، الإمام الإسنوي، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار - عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، 1405.
لسان العرب، ابن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1991.
المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، دار الفكر (د ت)
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحققي عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى – 1422هـ.
مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات النسفي، يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: 510هـ)، تحقيق محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1417 هـ - 1997م.
معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، 1420 هـ -
معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008م.
معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
مهارات التعرف على ترابط النص، ريما سعد سعاد الجرف، مجلة رسالة الخليج العربي، ع 7، (د ت).
النحو الكافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
النص الذي نحيا به: قضايا ونماذج في تماسك النص ووحدة بنائه، د عبد الرحمن بودرع، منشورات جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الطبعة الأولى: 1439 هـ 2018م.
النص والخطاب والإجراء، روبرت ديبجراند، ترجمة د تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ 1998م.